

Distr.: General
26 September 2001
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٦٦ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص استنتاجات وخطة عمل مجلس أوروبا الذي انعقد في اجتماع استثنائي يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جان دي روييت

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا

لدى منظمة الأمم المتحدة

مرفق للرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والفرنسية والانكليزية]

استنتاجات وخطة عمل الاجتماع الاستثنائي لمجلس أوروبا المنعقد يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

عقد مجلس أوروبا جلسة استثنائية يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بغرض تحليل الحالة الدولية في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة وتوفير الزخم اللازم للإجراءات التي سيتخذها الاتحاد الأوروبي.

يمثل الإرهاب تحديا حقيقيا للعالم ولأوروبا. وقد قرر مجلس أوروبا أن يجعل من مكافحة الإرهاب هدفا أوليا للاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، يرفض الاتحاد الأوروبي رفضا قاطعا إقامة أي معادلة بين مجموعات الإرهابيين المتعصبين والعالم العربي والإسلامي.

ويؤكد مجلس أوروبا مجددا عزمه الأكيد على التصرف بشكل متضافر في جميع الظروف.

١ - التضامن والتعاون مع الولايات المتحدة

يعرب مجلس أوروبا عن دعمه الكامل للشعب الأمريكي أمام الهجمات الإرهابية الفتاكة. وتعتبر هذه الهجمات عدوانا على مجتمعاتنا المنفتحة والديمقراطية والمتسامحة والمتعددة الثقافات. كما تشكل تحديا لضمير كل كائن بشري. وسوف يتعاون الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة في تقديم مرتكبي هذه الأعمال الممحنة ومن يرعاهم وشركائهم إلى العدالة ومعاقبتهم. وتعد ردة فعل الولايات المتحدة مشروعة استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٣٦٨. والدول الأعضاء في الاتحاد مستعدة لاتخاذ إجراءات كل حسب قدراتها. ويجب أن تكون تلك الإجراءات محددة الأهداف كما يمكن أن توجه ضد الدول التي تشجع الإرهابيين أو تدعمهم أو تستضيفهم. وسوف تستوجب تعاوننا وثيقا مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل أوسع تحالف عالمي ممكن ضد الإرهاب، تحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن يشمل ذلك التحالف، إلى جانب الاتحاد

الأوروبي والولايات المتحدة، على الأقل البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد والاتحاد الروسي وشركاءنا العرب والمسلمين وأي بلد آخر لديه استعداد للدفاع عن قيمنا المشتركة. وسيصعد الاتحاد الأوروبي من إجراءاته ضد الإرهاب من خلال نهج منسق ومتعدد المناحي يشمل كافة سياسات الاتحاد. وسوف يضمن توافق هذا النهج مع احترام الحريات الأساسية التي تشكل أساس حضارتنا.

٢ - سياسات أوروبا لمكافحة الإرهاب

يقر مجلس أوروبا خطة العمل التالية:

• تعزيز التعاون في مجال الشرطة والمجال القضائي

١ - وفقا للاستنتاجات التي خلص إليها مجلس أوروبا في تامبيري فإنه يعرب عن اتفاقه مع استحداث أمر أوروبي بالقبض واعتماد تعريف موحد للإرهاب.

وسوف يحل الأمر محل النظام الحالي لتسليم المجرمين الساري بين الدول الأعضاء. ولا تعكس إجراءات التسليم في الوقت الراهن مستوى الاندماج والثقة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبناء على ذلك فإن أمر القبض الأوروبي سيبيح تسليم الأشخاص المطلوبين من سلطة قضائية إلى أخرى مباشرة. وبالموازاة مع ذلك سوف تضمن الحقوق والحريات الأساسية.

وقد أصدر مجلس أوروبا توجيهه لمجلس العدل والشؤون الداخلية لصياغة ذلك الاتفاق وتحديد الإجراءات ذات الصلة، على سبيل الاستعجال، وفي أجل أقصاه موعد انعقاد اجتماع المجلس يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس أوروبا تعليماته لمجلس العدالة والشؤون الداخلية للقيام، في أسرع وقت ممكن، بتنفيذ مجموع التدابير التي قررها مجلس أوروبا في اجتماعه في تامبيري.

٢ - ويدعو مجلس أوروبا مجلس العدالة والشؤون الداخلية للقيام بتحديد هويات الإرهابيين المحتملين في أوروبا وكذلك المنظمات التي تدعمهم بغرض وضع قائمة مشتركة بالمنظمات الإرهابية. وفي هذا الصدد، سيتعين تحسين التعاون وتبادل المعلومات بين جميع دوائر الاستخبارات في الاتحاد. كما ستشكل فرق تحقيق مشتركة لهذا الغرض.

٣ - وسوف تُطلع الدول الأعضاء الشرطة الأوروبية (يوروبول) بشكل منتظم وبدون تأخير على جميع البيانات المفيدة المتعلقة بالإرهاب. كما سيشكل، في أقرب وقت ممكن،

فريق متخصص في مكافحة الإرهاب داخل يوروبول حيث سيتعاون تعاوننا وثيقا مع نظرائه في الولايات المتحدة.

ومجلس أوروبا واثق من أن اتفاق تعاون سوف يبرم بين يوروبول والسلطات ذات الصلة في الولايات المتحدة بحلول نهاية هذه السنة.

• وضع صكوك قانونية دولية

٤ - يدعو مجلس أوروبا إلى تنفيذ جميع الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن مكافحة الإرهاب (الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها) في أسرع وقت ممكن. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه للمقترح الهندي القاضي بصياغة اتفاقية عامة، داخل إطار الأمم المتحدة، ضد الإرهاب الدولي حيث سيكون من شأنها تعزيز أثر التدابير التي اتخذت على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية تحت رعاية الأمم المتحدة.

• وضع حد لتمويل الإرهاب

٥ - تشكل مكافحة تمويل الإرهاب جانبا حاسما. ومن اللازم اتخاذ إجراءات دولية صارمة لضمان الفعالية الكاملة لهذه المكافحة. وسوف يسهم الاتحاد الأوروبي إسهاما تاما فيها. ولهذا الغرض يدعو مجلس أوروبا مجلس وزراء مالية الاتحاد الأوروبي ومجلس العدالة والشؤون الداخلية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة أي شكل من أشكال التمويل المقدم للأنشطة الإرهابية ولا سيما من خلال الموافقة على توسيع نطاق التوجيه المتعلق بغسل الأموال خلال الأسابيع المقبلة والقرار الإطارى بشأن تجريد الأموال. ويدعو الدول الأعضاء إلى التعجيل بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب والتصديق عليها. وإضافة إلى ذلك سوف تتخذ تدابير ضد البلدان والأقاليم غير المتعاونة التي ستحددها فرقة العمل للإجراءات المالية.

• تعزيز الأمن الجوي

٦ - يدعو مجلس أوروبا مجلس النقل إلى اتخاذ التدابير اللازمة، خلال اجتماعه المقبل الذي سينعقد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، لتعزيز أمن النقل الجوي. وستشمل هذه التدابير بصفة خاصة:

- تصنيف الأسلحة؛

- توفير التدريب التقني لطواقم الطائرات؛

- تفتيش ومراقبة الأمتعة المحمولة؛
 - حماية مداخل مقصورات القيادة في الطائرات؛
 - مراقبة نوعية التدابير الأمنية التي تطبقها الدول الأعضاء؛
- وسوف يتم في المستقبل القريب استحداث استعراض يقوم به النظراء لضمان فعالية تدابير الأمن الجوي وتوحيد تطبيقها.

• تنسيق عمل الاتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي

٧ - يصدر مجلس أوروبا تعليماته إلى مجلس الشؤون العامة لأداء دور المنسق في مكافحة الإرهاب وإعطائها الدفع اللازم. وبناء على ذلك فإن مجلس الشؤون العامة سيكفل قدرا أكبر من الاتساق والتنسيق بين جميع سياسات الاتحاد. كما سيتعين زيادة إدراج مكافحة الإرهاب ضمن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. ويطلب مجلس أوروبا من مجلس الشؤون العامة أن يقيّم، بشكل منتظم، علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الأخرى في ضوء ما قد تقدمه تلك البلدان من دعم للإرهاب.

وسوف يقدم مجلس الشؤون العامة تقريرا عاما بشأن هذه المسائل إلى مجلس أوروبا في اجتماعه المقبل.

٣ - مشاركة الاتحاد على الصعيد العالمي

إن مكافحة الإرهاب تقتضي من الاتحاد أداء دور أكبر في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع التزاعات الإقليمية وتحقيق الاستقرار في مناطقها. وسيقوم الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وشركائه في العالم العربي والإسلامي، ببذل قصارى الجهود لدفع الأطراف في الصراع في الشرق الأوسط إلى تحقيق تفاهم دائم على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومما سيضيفي أقصى قدر من الفعالية على الاتحاد تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وإعمال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع في أقرب فرصة. ومما سيزيد من فعالية مكافحة آفة الإرهاب استنادها إلى حوار سياسي متعمق مع تلك البلدان والمناطق من العالم التي يترعرع فيها الإرهاب.

وإشراك جميع البلدان في نظام عالمي عادل قوامه الأمن والازدهار والتنمية المتزايدة يشكل شرطا من شروط إيجاد مجتمع متين ومستدام لمكافحة الإرهاب.

ويصدر أعضاء مجلس أوروبا نداء إلى المجتمع الدولي لمواصلة الحوار والتفاوض في جميع المنتديات المتعددة الأطراف من أجل تهيئة عالم يقوم على السلام وسيادة القانون والتسامح، داخليا وفي أماكن أخرى. وفي هذا الصدد يؤكد مجلس أوروبا على الحاجة إلى مكافحة أي نزعة نحو التعصب القومي والعنصرية وكره الأجانب كما يرفض إقامة أي معادلة بين الإرهاب والعالم العربي والإسلامي.

وسوف يولي الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا لمشكلة تدفق اللاجئين.

ويطلب مجلس أوروبا من اللجنة الأوروبية الإسراع بإعداد برنامج للمعونة ولا سيما للاجئين الأفغان.

٤ - الآفاق الاقتصادية العالمية

إن الأحداث التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ستؤدي إلى تراجع وتيرة الاقتصاد بشكل أكبر مما كانت عليه. وسوف يتحلى أعضاء مجلس أوروبا بالحيطه. ويرحب أعضاء مجلس أوروبا بالعمل المتضام للبنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة وغيرها من المصارف المركزية على ضفتي المحيط الأطلسي وهو عمل من شأنه أن يشكل متنفسا إضافيا للأسواق المالية.

ويدعو مجلس أوروبا الجماعة الأوروبية إلى تقديم دراسة تحليلية للاتجاهات في الحالة الاقتصادية فضلا عن أي توصيات أخرى إلى مجلس أوروبا في اجتماعه المقبل.

وبفضل الاستقرار الذي جاء نتيجة للسياسات والإصلاحات الهيكلية التي أدخلها الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات الأخيرة تمكن الاتحاد من مواجهة حالات كهذه. كما أن العملة الموحدة شكلت درعا لبلدان منطقة اليورو ضد الصدمات المقترنة بالتقلبات النقدية. وسوف يتسنى لكل بلد من بلداننا بعد تداول اليورو إدراك الآثار الإيجابية لهذا الاستقرار المتزايد.

وفي ذات الوقت وسعت الجهود المبذولة لتعزيز المالىات العامة من هامش المناورة اللازم لتمكين عوامل الاستقرار الآلية من أداء دورها. كما أتاحت للبنك المركزي الأوروبي أداء دور محوري في امتصاص الصدمة التي تعاني منها الاقتصادات الأوروبية. وقد يكون هذا الإجراء كافيا في هذه الظروف لاستعادة ثقة المستهلكين. ويؤكد مجلس أوروبا مجددا التزامه بمراعاة إطار عمل وقواعد العهد المتعلق بالاستقرار والنمو وتطبيقه تطبيقا كاملا.

ويرحب مجلس أوروبا بقرار منظمة البلدان المصدرة للنفط لضمان استمرار الإمدادات من النفط.

وقد طلب مجلس أوروبا من الرئاسة إجراء الاتصال مع البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد مما قد يمكنها من المشاركة في هذه الاستنتاجات.

وقد قرر مجلس أوروبا إيفاد بعثة وزارية ثلاثية لعرض موقف الاتحاد الأوروبي على بعض الشركاء ولا سيما في الشرق الأوسط.

وطلب مجلس أوروبا من رئاسة الاتحاد الأوروبي إطلاع أعلى السلطات في الولايات المتحدة على نتائج الاجتماع الاستثنائي لمجلس أوروبا الذي انعقد في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وشرحها.
